SINAI
Foundation for Human Rights

النشـــرة الأسبوعيـــة

الأسبوع الثالث من شهر أكتوبر

تقرير يوثق انتهاكات قوات الأمن المصرية
و مسلحي داعش في شمال سيناء

النشرة الأسبوعية
الأسبوع الثالث من شهر أكتوبر

تغطي هذه النشرة الأحداث التي جرت في شمال سيناء بالأسبوع الثالث من شهر أكتوبر، والتي تمكن فريق المؤسسة من رصدها وتوثيقها بشكل.

الملخص:

رصد فريق مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، خلال الأسبوع الثالث من شهر أكتوبر، استمراراً في معاناة الأهالي العائدين إلى القرى المحررة التابعة لمركز "بئر العبد"، والمتمثلة في انفجار الألغام والعبوات الناسفة على المدنيين، والتي زرعها عناصر تابعة لتنظيم داعش، حيث أصيبت طفلة تبلغ من العمر 8 أعوام في قرية "رابعة" بعد انفجار جسم مشبوه بالقرب منها بينما كانت تلعب أمام منزلها، فيما تعاني المناطق المستعادة من داعش استمرار نقص الخدمات وسوء شبكات الإتصال وانقطاع خدمة الانترنت، فيما تتوالى عمليات التجريف التي تستهدف الأعيان المدنية في القرى التابعة لمدينة "رفح"، من خلال تدمير البيوت المهجورة وتجريف الأراضي الزراعية خارج نطاق المنطقة العازلة مع قطاع غزة.

تفاصيل الانتهاكات:

أ- انتهاكات السلطات وقوات إنفاذ القانون المصرية

2020.10.17

التقاعس عن أداء مسؤولياتها تجاه العائدين إلى قراهم بعد نزوحهم القسري منها

أفاد عدد من السكان المحليين في قرية "إقطية" التابعة لمركز "بئر العبد" لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، أن تقاعس الجهاز الحكومي في تلبية الحاجات الحياتية الأساسية يدفعهم للتفكير بالهجرة من قراهم بعد أن عادوا إليها في 8 أكتوبر 2020.

حيث أفاد أحد السكان المحليين أن قرية "إقطية" ما تزال تعاني من انقطاع خدمات الإنترنت، مع استمرار مناشدات الأهالي للمسؤولين المحليين بالإسراع في إعادة تأهيل شبكات الاتصالات من أجل تمكين المواطنين من الاتصال بالإسعاف في وقت الطوارئ، أو الإبلاغ عن الأجسام المشبوهة والغريبة.

أحد الآباء اشتكى لفريق مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، من التأخر في الدراسة الذي يعاني منه أطفاله،

والـذي يدفعـه بجديـة للتفكيـر بالهجـرة مـن القريـة مـن أجـل تأميـن مسـتقبل أطفالـه، بعـد أن توقفـت الدراسـة فـي المـدارس الحكوميـة فـي القـرى التـي اسـتولى عليهـا عناصـر ولايـة سـيناء التابعيـن لتنظيـم داعـش، وأضـاف: "ليـس مـن المنطقـي أن أعيـش فـي مـكان لا يعلـم إلا اللّه مـا بـه مـن خطـر، قالـوا لنـا أن الـدوام فـي مـدارس المنطقـة تأجـل لأسـبوعين لحيـن تأميـن المـدارس أو تنظيفهـا منعـاً لحـدوث أي خطـر علـى التلاميـذ، ولكـن هـل الشـوارع آمنـة بعـد تطهيـر المـدارس!؟".

وقـد أصـدرت الجهـات الأمنيـة قـراراً بتأجيـل البـدء فـي الدراسـة فـي القـرى التـي عـاد إليهـا النازحـون، اسـبوعان آخـران، بهـدف تطهيـر المـدارس مـن العبـوات الناسـفة والأجسـام المشـبوهة.

حيـث قـرر اللـواء " محمـد عبـد الفضيـل شوشـة" محافـظ شـمال سـيناء، فـي تاريـخ 16 أكتوبـر 2020 تأخيـر الـدوام 14 يـوم فـي 17 مدرسـة تابعـة لقـرى " قاطيـة" و"إقطيـة" و"المريـح" و"الجنايـن" التـي تتبـع مدينـة "بئـر العبـد" لحيـن تأمينهـا وتطهيرهـا مـن العبـوات الناسـفة.

فـي حيـن ذكـر اثنيـن مـن الأهالـي أن الشـوارع والمنـازل والطرقـات العامـة، تعانـي أيضـا مـن تكـرار الانفجـارات وانتشـار الأجسـام المشـبوهة، التـي يذهـب جـراء انفجارهـا ضحايـا مـن المدنييـن بشـكل مسـتمر، مـن دون أن تقـوم الأجهـزة الأمنيـة بتأميـن المنطقـة بشـكل دقيـق، وقـد وثقـت مؤسسـة سـيناء وقـوع عـدة حـوادث مـن هـذه النوعيـة وأصـدرت فـي ذلـك بيانـات ونشـرتها علـى موقعهـا الرسـمي.

عالجـت الأمـم المتحـدة عبـر المبـادئ التوجيهيـة المتعلقـة بالتشـريد الداخلـي والمسـتوحاة مـن القانـون الدولـي المتعلـق بحقـوق الإنسـان والقانـون الإنسـاني الدولـي التزامـات ومسـؤوليات الدولـة تجـاه هـذه الأحـوال، وألقـت علـى السـلطات الوطنيـة فـي المقـام الأول وفـي نطـاق ولايتهـا، واجـب ومسـؤولية توفيـر الحمايـة والمسـاعدة الإنسـانية للمشـردين داخليـاً، كمـا وضعـت عاتقهـا أيضـاً واجـب ومسـؤولية تهيئـة الظـروف وتوفيـر الوسـائل لتمكيـن المشـردين داخليـاً مـن العـودة الطوعيـة، آمنيـن مكرّميـن، إلـى ديارهـم أو أماكـن إقامتهـم المعتـادة، كمـا حظـرت عليهـا التمييـز ضدهـم.

.

تجريف الأراضي وتدمير الأعيان المدنية في"رفح" خارج نطاق المنطقة العازلة

2020.10.19

أبلغ سكان محليون من المناطق المجاورة لـ "رفح" أن عمليات نسف المنازل وتجريف المزارع، مستمر من قبل قوات الجيش المصري في القرى التابعة لمدينة رفح.

وأضاف شاهد عيان من سكان المناطق التابعة لمركز "الشيخ زويد" لباحثي مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، أنهم سمعوا أصوات الانفجارات وشاهدوا أعمدة الدخان تتصاعد من مناطق "العلاوين" التابعة لقرية "الخرافين" المجاورة للجهة الشرقية لقرية "أبو طويلة" التابعة لمركز "الشيخ زويد".

عمليات التفجير هذه تتم من خلال حملات أمنية تقوم بها قوات الجيش على تلك المناطق الخالية من السكان، يتم اختيارها لمحو كل آثار الأعيان المدنية، التي تشير إلى أن هذه المناطق كانت مأهولة بالسكان في وقت ما، حيث يتم ذلك عبر تفجير البيوت، وتجريف ما تبقى من أشجار ومزارع في تلك المناطق، حسب ما يروي شهود عيان.

وقال أحد السكان المحليين من قرية "أبو طويلة" أن قوات مدرعة مرت من القرية باتجاه تجمع "العلاوين"، ترافقها مدرعتان مصفحتان محملتان على شاحنتين، إثر ذلك بدأت أصوات الانفجارات تسمع من هناك، وأعمدة الدخان المتصاعدة كان تُرى بالعين المجردة، كما أن أفراد من المتعاونين مع قوات الجيش نقلوا للسكان المحليين قيام دوريات الجيش بتفجير البيوت خلال مرافقتهم لتلك القوات.

ويشير السكان المحليون إلى أن عمليات التفجير مستمرة بالرغم من خلو تلك المناطق من عناصر ولاية سيناء التابعة لتنظيم داعش، مرجحين أن هناك رغبة في إزالة كافة البيوت في "رفح"، رغم وقوع قرى الخرافين والوفاق و المطلة خارج حدود المنطقة العازلة التي أقامتها الحكومة لإيقاف التهريب عبر الأنفاق، ما يفقد الأهالي أي أمل في العودة إلى قراهم مستقبلاً.

هكذا يشكو أحد المواطنين من أهالي "الشيخ زويد" من أن "الهدم الذي يحدث في رفح وأطراف الشيخ زويد يقلق الأهالي بشكل كبير ودائم، وأنه لا يحمل أي دلائل على إعادة الحياة إلى مجرياتها مستقبلاً، فإذا كانت الدولة تتحدث عن القضاء على قطاع كبير من الإرهابيين، فلماذا يتم الهدم حتى في المناطق التي خلت من وجود عناصر داعش، لقد تجمدت الحياة هنا، فلا أحد يستطيع البناء لأنه يخشى من المستقبل المجهول و كذلك توقفت حركة شراء و بيع الأراضي".

وتشير البيانات الرسمية إلى أن مدينة "رفح" يتبع لها 11 قرية، هي:

قـــرى مـــديـــنـــة رفـــح	
قرية أبو شنار	قرية المهدية
قرية المطلة	قرية الطايرة
قرية الوفاق	قرية الخرافين
قرية الحسينات	قرية شيبانة
قرية قوز أبو رعد	قرية الكيلو 21
قرية البرث	

حيث تم إخلاء هذه القرى جميعاً من السكان بعد إرغامهم على المغادرة بشكل مباشر بسبب إنشاء منطقة الـ"5 كيلو" العازلة بين الحدود المصرية وقطاع غزة، أو بشكل غير مباشر نتيجة موجات النزوح الجماعي للسكان المحليين هرباً من الإشتباكات بين الجيش ومسلحي داعش، وخوفاً من القصف العشوائي بالقذائف المدفعية أو قصف سلاح الجو المصري، الذي لا يميز بين الأهداف العسكرية والمدنيين العزل.

وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن التعداد السكاني لـ "رفح" بلغ 75.537 نسمة، في عام 2017، لكن العمليات العسكرية المستمرة منذ عام 2014 أخلت كل القرى والمناطق من سكانها، ولم يتبقى إلا نحو 5 آلاف مواطن في قرية "البرث".

تظهر هذه الشهادات عدم وجود أي مسوّغ قانوني لحملات إزالة الأعيان المدنية التي تلبي حاجات أساسية للأهالي والمدنيين في مناطق النزاع بشمال سيناء، ولا تقدم السلطات المصرية لأصحاب هذه المنازل أي تعويضات كافية. يحظر القانون الإنساني الدولي في النزاعات الدولية وغير الدولية استهداف وتدمير الأعيان المدنية، ومن بينها المنازل، ما دامت لم تستخدم لأغراض عسكرية، وقد أكد على حمايتها عدة معاهدات واتفاقيات، منها ما ورد في الفقرة (1) من المادة 52/الملحق الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف 1977.

أ- انتهاكات السلطات وقوات إنفاذ القانون المصرية

أسلحة عشوائية لا تمييزية تخلّف مصابين في قرية "رابعة"

2020.10.20

ذكر شاهد عيان لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، أن "هاجر محمود عثمان"، تبلغ من العمر 8 أعوام، أصيبت نتيجة انفجار جسم مشبوه خلف إصابات وجروحاً متفاوتة في أجزاء مختلفة من جسدها. وأوضح أن الطفلة كانت تلعب بجوار منزلها في حي السبيل في قرية "رابعة" التابعة لمدينة "بئر العبد"، حيث نقلت على إثرها إلى مستشفى "بئر العبد" لتلقي الإسعافات الأولية.

هاجر معدلة

وذكر الشاهد أن الطفلة نقلت في سيارة مدنية تابعة لأحد المواطنين، لغياب سيارات الإسعاف عن المنطقة، كما أن سوء الشبكات حال دون الاتصال بالمستشفى لاستدعاء سيارة إسعاف لنقل الطفلة المصابة إلى المستشفى.

كما ذكر الشاهد أن الطفلة نقلت من مستشفى "بئر العبد" إلى مستشفى الجامعة في "الزقازيق" بمحافظة الشرقية، بسبب النقص الذي تعاني منه مستشفى "بئر العبد" العام في الكوادر الطبية ونقص البنية التحتية الطبية خاصة في أقسام الطوارئ.

ووفقاً لمشاهدات فريق مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، فإن الواقع الصحي في محافظة شمالي سيناء يشهد تردياً يهدد صحة وسلامة المواطنين، فالمرافق والخدمات الطبية تحتاج لتأهيل عاجل يمكنّها من التعاطي مع الحالات الحرجة التي تنتج عن الانفجارات المتكررة للأجسام الغريبة التي يخلّفها عناصر داعش في هجماتهم.

تشابهت الشهادة السابقة مع شهادة أخرى لأحد السكان المحليين في مقابلة مع باحثي مؤسستنا،

أن غياب الجدية في تطهير المناطق المحررة من الأجسام المشبوهة، يعزز الخوف والقلق لدى السكان المحليين، كما حصل في الواقعة الأخيرة التي أدت إلى إصابة طفلة.

لا تُعد هذه الواقعة هي الوحيدة التي جرت، إذ وثقت مؤسسة سيناء وقائع مشابهة جرت خلال الأيام الفائتة، وهي تبين على نحو واضح كيف يعمد تنظيم داعش إلى استخدام استخدام اسلحة عشوائية لا تمييزية تطال المدنيين والمقاتلين على حد سواء، وهو سلوك خطير أفضى إلى وقوع ضحايا من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، وهو ما يخالف للقانون الإنساني الدولي الذي أوجب التمييز بين المدنيين والمقاتلين خلال أي نزاع، وهو مبدأ أساسي يلزم جميع أطراف النزاع المسلح، ويبقى نافذًا مهما كانت طبيعة الصراع و الأطراف المنخرطة به، وهو ما أكدته المادة 48 من الملحق الأول الإضافي لاتفاقية جنيف 1977.

تؤكد مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان أنه يقع على عاتق السلطات المصرية عمومًا، والقوات المسلحة خصوصًا، واجب تأمين المنطقة تأمينًا فعليًا تامًا لضمان حماية الأرواح، يتعين عليها ضمان عدم تكرار هذا النوع من الحوادث، إذ تشير هذه الواقعة إلى أنها أخفقت في أداء التزامها بحماية المواطنين وضمان عودتهم بآمان إلى مناطقهم. تجدر الإشارة إلى أن القانون الإنساني الدولي يُلزم جميع أطراف النزاع التي تسيطر على أرض بوجوب توفير الحماية للمدنيين في المناطق التي تسيطر عليها.

جميع الحقوق محفوظة
لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان